عبده حران اخرج بنه مقبوضا بالخيار الا برهما حلف ليلا خرن مرجان
حفه او ليقبضنه ثم اراد ان لا يأخذ منه يأخذ منه وكيل المحلوف عليه او من
كفيله او حوالته وغير بعيث ان الكلام هذا الحنث يريده ويلغيه في
العصيرة تخصيصه حتى يصير الكلام كأنه لا يأخذ كل عامل لفلان يبيعه له
او يريد فيه الكل او صعرة كزل وان نزلت وكزل بحيلة وينزل بها لا ينبغي
عليه بيعها مالا فتضعفه او سعا فتنكسر القيمة اذا انقضت عدتها او تتزوج
زوجها كاسنة بكزل على ان يتزوجها بحينها لم يجز لان كان كذا بعد استأجر
فتغير العمل كحلت ان يخلع غرمها بحيلة ان يتزوج اخرى اسمها على
اسم الغرماء ثم يقول لخلقت امرأتي فلانة ثلاثا ويأبى بحيرة او يكتب اسم الغرماء
في كعب البيض ثم يقول كافقت فلانة مشيرا بالبيض الى كعب البيض حلفه
الغرماء او لا يحنث باسمائهم تعرف عليه الاسماء هم ليس بمعارف يقول كذا
والمعارف ليسوا في اسمه فيقع الواقع المعارف ولا يحنث لحلفه على
لا يمكنه وشق عليه نقل الامتعة يبيعه ممن يثق به ويخرج الى الخان
منكفي وفلان الخان انا اعطيك بحيلة لم الا خرجك بحيلة العاشر
في الاعتراف وتنوابعه الحيلة الشرعية في تزويج القبر وكتابته لما اربعون كذا
مريقع ذلك بكلمة واحدة بحيلة في عتق القبر في الحال بلا سعاية ان
يبيعه من نفسه ويقبض الثمن منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبض
منه فيخرج الى الشهود واختلعوا في صحة اقرار المولى بالقبض لعتقه ولم يشهد
حتى مرض فان اقر عتق من الثلث بحيلة ان يقر بالعبد رجل ثم يعتقه
اذا اراد ان يطأ جارية ولا يتبع بيعه لو ولدت بيعه لابنه الصغير ثم يتزوجها
فاذا ولدت ملك الاولاد اخرا دولا تكون ام ولد الحادي عشر في
الوقف والصرفة اراد الوقف بمرض موته وخاف عدم اجازة الورثة بعد

انما وقف رجل وارثه بسببه وابنه متولية وهو يريد اراد وقفا دارة
وقفا صحيحا انقلا فاجعلها حرفة موقوفة على المتعلمين وسيلها الى
المتعلم ثم بدا زعان بيعك الفلاني بالالزام او يقول ان فلانا حلفني بصحته
فيلزم او اراد بطله فارض كان حرفة الثالث عشر في الشركة بحيلة
في جواز هذا بالعروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الاخر ثم تفرقها
وهو معروفة الثالث عشر في العبد اراد هبة المهر من الزوج على
انه ان خلصها من الولادة يعود المهر عليه بحيلة ان يبيعها شيئا مستورا
بمقدار المهر فاذا ولدت نقض البيعة بخيار الرؤية وان ماتت فقد
برئ الزوج وهكذا في كل مهر له دين واراد التهرب على انه ان ماتت برئ الدين والا
رجع على حاله يفعل ذلك قال لعلماء ان لم تميتي صرافك اليوم فانت طالق
بحيلة ان تشتري ثوبا ملفوفا بما هو هالة ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولد
حنث الرابع عشر في البيع والشراء اراد بيع داره على انه ان رد عليه
خمسمائة والا رد الثمن بحيلة ان يقر المشتري ان البائع باعها وهو في
كذا مفى بالقبض ولم ينقد ثم يقر البائع ولو اذا كذا كان المشتري حبس البائع
على الثمن هذا كذا ذكر الحقاف وعلى عليه تعليم الكراع وكذلك عيب على
الامام الاعظم في قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع ان يرجع حبلها
وينتقض البيع فان بحيلة ان يلزم البائع بان يقر فان الحمل مع عمل او
مال حتى لو اداعاه لم تسمع واجيب عنه بانها لبسلام بالكراع
وانما المعنى انه لو فعل كزا كان حكمه كزا اراد شراء شيء وخاف ان يكون
البائع قريبه فاراد المشتري انه ان استحق المبيع ترجع على البائع
بضعف الثمن ويكون حلالا له فبحيلة ان يبيع له بضعف الثمن ثم بالخيار
ينظر مثلا يشتري الدار بمائة بنظر ويرد مع الثوب له بالخيار فاذا استحقت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)